# الخلافات السياسية تعبث بالأمن الإجتماعي وحالة من الهلع تُصيب المواطنين
# إقرار الموازنة الأسبوع المُقبل وإلا دعوة لجنة الطوارىء إلى بعبدا

**بروفسور جاسم عجاقة**

لم يكن يكفي المواطن اللبناني إلا الإعلان الذي أصدرته نقابة أصحاب محطات وموزّعي المحروقات بتوقّفها عن بيع المحروقات بإنتظار صدور قرار خطّي عن «الجهات المختصة الرسمية» بإلزامية بيعهم المحروقات بالليرة اللبنانية. وفي حين إصطفّت طوابير السيارات لملء الخزّانات بالوقود خوفا من إنقطاعها، إمتنعت العديد من المحطات من تلبية طلبات الزبائن مع يافطة كبيرة مكتوب عليها «نعتذر من الشعب اللبناني بسبب عدم توفر الدولار لشراء المحروقات نقفل محطتنا قصرًا لحين توفر البضاعة بالليرة اللبنانية».

مُشكلة محطّات وموزّعي المحروقات هي مُشكلة شرائهم المحروقات بالدوّلار الأميركي وبيعها بالليرة اللبنانية، مما يُشكّل خسائر بحسب تصريح النقابة. وعلى الرغم من تعميم مصرف لبنان الذي صدر منذ أكثر من إسبوع والذي تعهّد من خلاله تأمين الدوّلارات إلى الشركات المُستوّردة للمحروقات لشراء البضائع، إلا أن هذه الشركات ما زالت تبيع المحروقات بالدولار الأميركي للمحطّات وموزّعي المحروقات.

تأمين الدولارات لإستيراد البضائع والسلع لا تدخل ضمن نطاق المصارف المركزية، وعلى الرغم من ذلك، قام مصرف لبنان بإصدار القرار الوسيط رقم ١٣١١٣ تاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ والذي دخل حيز التنفيذ إبتداء من أول شهر تشرين الأول الحالي. وهذا القرار هو تعديل للقرار الأساسي رقم ٧١٤٤ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ الذي يطال تكوين الهوامش النقدية الخاصة بالإعتمادات المُستندية وكيفية كتابتها الحسابة كما ورفع التقارير إلى مصرف لبنان.

يحوي هذا القرار على آلية تأمين الدولارات من قبل مصرف لبنان بهدف شراء المحروقات، القمح والأدوية بالإضافة إلى الشروط الواجب إعتمادها من قبل المصارف في فتح الإعتمادات لشراء المحروقات، القمح والأدوية.

وتنصّ هذه الآلية على فتح «إعتمادات مُستندية» وهي إعتمادات تُستخدم في التجارة العالمية في كل الدوّل. وبالتفاصيل، يتمّ فتح حساب لكل عملية موضوع الإعتمادات المُستندية في مصرف لبنان (من قبل المصرف التجاري) وبالتالي يؤمّن مصرف لبنان قيمة هذه الإعتمادات بالدولار الأميركي شرط أن تتقيّد المصارف بعدد من الشروط، نذكر منها:

أولا: أن تقدم الى مصرف لبنان نسخة عن المستندات المتعلقة بكل اعتماد مستندي.

ثانيا: أن تودع في كل حساب خاص ولكل اعتماد مستندي على حدة، بتاريخ فتح الاعتماد على الاقل، ١٥٪ من قيمة الاعتماد المستندي المطلوب بالدولار الاميركي، و١٠٠٪ من قيمة الاعتماد المستندي المطلوب بالليرة اللبنانية.

ثالثا: أن تتأكد على كامل مسؤوليتها من ان الاعتمادات المستندية المشمولة في هذه المادة مخصصة حصرًا لتغطية استيراد المحروقات، القمح والأدوية

الشركات المُستوردة للمحروقات أثارت تحفّظها على الآلية خصوصًا فيما يتعلّق بوضع ١٠٠٪ من قيمة الإعتماد بالليرة اللبنانية قبل تاريخ العملية نظرًا إلى أن هذه الشركات تُفضّل الطريقة التي كانت تعتمدها سابقا وهي شراء الدولارات مباشرة ودفعها إلى المورّد. إلا أن هذا الأمر لم يعد مقبولا خصوصا أن لا إثبات على وجهة إستخدام الدولارات من هنا أهمّية إعتماد القنوات المصرفية بهدف تحديد وجهة الإستخدام.

بالإضافة تحفّظت الشركات على حجز المبلغ بالليرة اللبنانية وتُريدّ أن يكون التحويل فوّرياً. لكن هذا الأمر هو أمر غير مقبول نظرا إلى وجود المبلغ بيد الشركات يعني تلقائيا إحتمال المضاربة على الليرة اللبنانية وهو أمر لن يقبل به مصرف لبنان!

من هذا المُنطلق، ترفض الشركات المُستوردة التسعير بالليرة اللبنانية وتستمر ببيع المحروقات بالدولار الأميركي إلى المحطات وموزّعي المحروقات، مما دفع هؤلاء إلى التوقّف عن تسليم المحروقات إلى المواطنين.

هذا الوضع فرض تحرّكًا من قبل المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس الحريري الذي التقى البارحة في السراي وفداً من الشركات وتمّ بحث الموضوع، ما ادى الى ايجاد حل لاضراب محطات الوقود وبالتالي رفع الاضراب.

في الوقت نفسه، تعلو صرخة أصحاب الأفران الذين يُعانون من نفس المُشكلة التي يُعاني منها أصحاب المحطات وموزّعي المحروقات. وقد إنتشر على مواقع التواصل الإجتماعي أن الأفران ستُعلن الإضراب نهار الإثنين المُقبلّ، إلا أن أخبارا مُضادّة إنتشرت أيضًا سريعًا على مواقع التواصل الإجتماعي تُكذّب خبر الإضراب.

على كل الشائعات إجتاحت مواقع التواصل الإجتماعي وخلقت ذعرا كبيراً بين المواطنين في فترة بعد ظهر أمس الجمّعة. وبالبحث عن أسباب إقتصادية ومالية ونقدية، لم تستطع إيجاد سبب واحد لكل هذه المشاكل التي ظهرت في نفس الوقت. بالطبع هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن لا مشاكل إقتصادية ومالية في لبنان، فالكل يعرف مدى سوء الوضع الإقتصادي والمالي الناتج عن غياب السياسات الإقتصادية والفساد المُستشري.

وبالتالي نعتقد أن الملفات التي يتمّ بحثها حاليًا (موازنة، إصلاحات، عقوبات، النازحون السوريون) هي السبب الأساسي لكل هذه الشائعات التي أصبحت تعبث بالأمن الإجتماعي للمواطن اللبناني.

### ■ الموازنة والإصلاحات ■

مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ الذي تقدّم به وزير المال علي حسن خليل أصبح بُحكم المُقرّ مع بعض التعديلات بالأرقام (مثل إعتماد الكهرباء الذي إرتفع من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ مليار ليرة لبنانية، وخفض نفقات المحروقات في بعض المؤسسات كما وبنود الأثاث والمفروشات). هذا المشروع الذي يحوي على بعض الخطوات الإصلاحية مثل إخضاع موازنات بعض المؤسسات لمصادقة وزارة المال، من المتوقّع إقراره نهار الإثنين المُقبل في الجلسة المسائية بحسب الوزير علي حسن خليل.

إلا أن مصير الإصلاحات التي ما زالت في طور النقاشات، ما زال عالقًا وليس من المعروف إذا ما كان سيتمّ وضع هذه الإصلاحات في الموازنة أو ستكون في مشاريع قوانين منفصلة. في كلا الحالتين، ترفض بعض القوى السياسية المصادقة على الموازنة من دون إرفاق الإصلاحات معها، وهذا ما صرّحت به القوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ.

الإصلاحات التي تمّ التقدّم فيها هي مشروع قانون ضمان الشيخوخة، مشروع قانون الجمارك، مشروع القانون الضريبي، ومشروع قانون الشراء. وهي مشاريع قوانين تمّ الإتفاق على معظم نقاطها بحسب وزير الإعلام جمال الجرّاح الذي قال أيضًا أنه تمّ أخذ القرار بوضع آلات مسح على المعابر الجمركية بهدف منع التهريب.

ومن المُتوقّع أن تعقد لجنة الطوارىء التي يرأسها الحريري جلسة الإثنين تسبق جلسة مجلس الوزراء، وسيتمّ بحث النظام التقاعدي والحسومات عليه مما يعني أنه وفي حال تمّ إقرار هذه الإقتراحات، سيكون على وزارة المال إعادة إحتساب الأرقام في الموازنة من جديد وهو ما قدّ يؤخّرها يوم أو يومين.

على كل الأحوال، من الواضح أن القوى السياسية واجهت صعوبات في التوافق على الإصلاحات، وإلا لكانت أقرّتها منذ فترة خصوصًا أن ورقة بعبدا المالية الإقتصادية، أقرّت منذ أكثر من شهر! هذا الأمر إستبقه الرئيس نبيه برّي الذي توافق مع رئيس الجمّهورية ميشال عون على دعوة لجنة الطوارىء برئاسة الحريري في حال لم تُرسل الحكومة مشروع موازنة العام ٢٠٢٠، الأسبوع المُقبل.

هذا الضغط الذي وضعه الرئيس برّي على اللجنة أعطى مفعوله حيث خرجّت اللجنة البارحة بتوافق على عدد من الإصلاحات التي سيتمّ ضمّها إلى مشروع موازنة العام ٢٠٢٠.

# إستنفار للجم التدهور: اجتماعا بعبدا والضاحية لإيجاد حلول طارئة
# التوافق على نقطة واحدة واستمرار الخلاف على ٣ نقاط بشأن الإصلاحات والحلول

يبدو انه تم الاتفاق على نقطة واحدة من ضمن الورقة الاصلاحية التي رفعها وزير المال علي حسن خليل وبقي هناك ٣ نقاط ما زالت موضع خلاف. واعلن مرجع اعلى في الدولة اللبنانية ان هناك ٣ نقاط ما زال هناك خلاف عليها ولم يتم ايجاد الحلول لها، وابدى المرجع الكبير انزعاجه من المظاهرات والتحركات القائمة بالاضافة الى الاضرابات في موضوعي المحروقات والخبز وغيرها حيث يسعى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى ايجاد حلول جذرية ونهائية لكل المشاكل الاقتصادية وتحديدا لموضوعي المحروقات والخبز ولا يفهم المرجع الكبير في الدولة السبب وراء الاضرابات في ملفي الخبز والمحروقات ويتساءل من يقف وراءها، ولماذا الان؟ طالما الدولة تقوم بالتفتيش عن حلول جدية مترافقة مع مؤتمر سيدر واحد الهام.

**كتب محمد بلوط**

حالة التأزم والتخبط التي تعيشها البلاد آخذة بالتوسع والانزلاق نحو مزيد من التدهور في ظل التباطؤ في المبادرة الى المعالجة الفورية والسريعة نتيجة استمرار الخلافات والتباينات حول الحلول الاقتصادية والمالية.

فالمشهد بات مأساويا للغاية في ظل استفحال الازمة الاقتصادية والنقدية، وتفاقم مشكلة الضغط على الليرة وازدواجية سعر صرف الدولار رغم تأكيدات حاكم مصرف لبنان المتكررة بأن الوضع مستقر وان الدولار متوافر بشكل طبيعي.

وفي ظل هذا الوضع الخطير بات على المسؤولين جميعا ان يتجاوزوا المناكفات والخلافات، ويتخذوا القرار الموحد باتجاه انجاز الموازنة وانهائها الاسبوع المقبل لاحالتها الي المجلس النيابي، والتوافق على القوانين والخطوات الاصلاحية الضرورية لتجاوز هذه الازمة وكسب ثقة الدول والهيئات الدولية المانحة.

ولعل ابرز واهم اجراء واجب اتخاذه قبل الفوز بثقة الخارج هو اعادة ثقة المواطن بدولته، ذلك ان اهتزاز هذه الثقة ساهم ويساهم ايضا في ازمة الدولار وتداعياتها.

والى جانب ذلك فإن هناك عنصرا اساسيا يجب اخذه بعين الاعتبار وهو اقران الاصلاحات بكسب المعركة في مكافحة الفساد ووقف الهدر لتخفيض العجز واستعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وبسبب هذه المراوحة وتباطؤ المسؤولين في الاتفاق على خريطة الحل والمباشرة بها، بقي المشهد يتكرر من اسبوع الى اسبوع. فالدولار استمر مفقودا في السوق او تحت رحمة التسعيرة غير الرسمية التي تتجاوز الـ ١٦٠٠ ليرة، والمواد الاساسية باتت تحت رحمة هذا الوضع النقدي، حيث عادت محطات المحروقات الى لغة الاضراب واعلنت الاضراب المفتوح اعتبارا من الامس، فتدفقت السيارات والمركبات الى المحطات في صفوف طويلة قبل ان يقفل الكثير منها التزاما بالاضراب او بسبب بيع الكميات لديها.

وجاء اضراب المحطات احتجاجا على عدم تطبيق ما اتفق عليه اي شراء الوقود بالليرة، خصوصا بعد تأكيد شركات المحروقات على قبض اسعار الوقود بالدولار.

ومساء استقبل الرئيس الحريري وفدا من الشركات المستوردة للنفط لبحث هذا الموضوع واعلن رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط ان الازمة حلت وسيتم تسليم المحروقات اليوم بالليرة اللبنانية.

والى جانب ذلك برز ايضاً موضوع اضراب الافران المقرر الاثنين ليوم واحد، وقد اجتمع وزير الاقتصاد منصور بطيش بوفد من نقابة اصحاب الافران برئاسة النقيب كاظم ابراهيم وابلغ الوفد انه اتصل بحاكم مصرف لبنان الذي اكد له الالتزام بتأمين الدولار للقمح والطحين.

ولم يصدر عن نقابة الافران والمخابز اي جديد.

### ■ اجتماع عون وبري ■

واستدعى استمرار تدهور الاوضاع والقلق الذي بات يحاصر اللبنانيين عقد لقاءات واجتماعات مكثفة على غير صعيد لاستدراك الموقف فكان الابرز انتقال الرئيس نبيه بري مساء اول امس الى قصر بعبدا ولقائه الرئيس ميشال عون للبحث في مواضيع عديدة ابرزها موضوع الموازنة، حيث شدد رئيس المجلس على وجوب الاسراع في اقرارها في مجلس الوزراء واحالتها الى المجلس النيابي قبل ١٥ الجاري.

كما تناول الحديث القوانين والاجراءات الاصلاحية التي يفترض ان يجري البت بها ايضاً لمواجهة الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور.

وقالت مصادر مطلعة ان البحث تطرق الى موضوع الكهرباء ايضاً باعتبار ان معالجة مشكلة الكهرباء والشروع في الحلول لهذه المعضلة يشكل بنداً اساسياً في بنود الاصلاحات ووقف الهدر.

واضافت المصادر ان عون وبري تطرقا ايضاً الى جلسة مناقشة تفسير المادة ٩٥ على ضوء الرسالة التي ارسلها الرئيس الجمهورية الى المجلس. واتفق الرأي على تأجيل الجلسة التي كانت مقررة في ١٧ الجاري باعتبار ان الاولوية هي للوضعين الاقتصادي والمالي في الوقت الحاضر، وان مثل هذا النقاش حول المادة المذكورة من شأنها ان يخلق اجواء سلبية بين مكونات المجلس والحكومة.

وبناء عليه اعلن امس تأجيل هذه الجلسة في ١٧ الجاري الى يوم الاربعاء في ٢٧ تشرين الثاني المقبل.

كما تقرر تأجيل جلسة انتخاب اعضاء مكتب المجلس (امينا السر وثلاثة مفوضين) واعضاء اللجان النيابية من ١٥ الجاري الى ٢٢ منه.

### ■ لقاء نصر الله ـ باسيل ■

اما اللقاء الثاني البارز ايضاً فكان بين الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والوزير جبران باسيل الذي عقد بحضور مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا.

وتناول الاجتماع المطول التطورات المحلية والاقليمية وتركز البحث حسب المعلومات التي وزعت حول الاوضاع الداخلية، و«تم الاتفاق على ضرورة تأمين الاستقرار الاقتصادي من خلال القيام بكل الاجراءات اللازمة لضبط الوضع الاقتصادي وتحسينه. وضرورة العمل على زيادة موارد الدولة واصدار موازنة العام ٢٠٢٠ وفيها اصلاحات جذرية من شأنها تحسين الواقع الاقتصادي والمالي، ووجوب الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج. كذلك وجوب تخفيض عجز ميزان المدفوعات وحل مشكلة النازحين، وتوقف اللقاء عند اهمية الحفاظ على الاستقرار السياسي والامني وتفعيل العمل النيابي والحكومي كما تفعيل عمل مؤسسات الرقابة ومقاومة الفساد».

وعلم ايضاً ان السيد نصرالله شدد على ضرورة مكافحة الفساد، مؤكدا ان حزب الله بدأ منذ فترة العمل على هذا الموضوع الذي يشكل عنصراً اساسياً للحلول.

وقال مصدر نيابي مطلع امس ان الاجواء بعد الحركة الناشطة التي سجلت في الايام القليلة الاخيرة اخذت تميل الى الايجابية وهناك تقدم على غير صعيد، لكنه لم يحسم ما اذا كانت الموازنة ستقر في جلسة يوم الاثنين، مكتفياً بالقول بان هناك جدية في اقرارها خلال اسبوع.

كذلك صرح وزير المال علي حسن خليل بانه يرى لزوم احالة الموازنة الى مجلس النواب خلال اسبوع.

وذكرت مصادر وزارية انه في الاجتماعات الاخيرة جرى احراز تقدم ملحوظ سعياً الى انهاء الموازنة واحالتها الى المجلس لكنها لم تؤكد او تنفي مسألة حسم الخلاف حول الاصلاحات في الشكل والمضمون، مكتفية بالقول «ان البحث جدي وهناك رغبة في الوصول الى توافق حول الموضوع».

واشارت المصادر الى وجود خطة عمل شامل بعد الاجتماعات والموازنة ستكون موازنة تقشف واصلاحات جذرية.

وترأس الرئيس الحريري امس اجتماع اللجنة الوزارية التي تابعت مناقشة الاصلاحات في جلسة وصفت بانها جلسة معضلية تمهيداً لاقرار مجلس الوزراء هذه الاصلاحات واحالتها الى المجلس النيابي.

وقال وزير المال اننا طبعنا ٣ محاضر لكل النقاشات وتمت صياغتها في ورقة ستعرض في بعبدا تضم كل الاصلاحات والاجراءات التي يمكن ان تكون في الموازنة او خارجها.

ونقل عن مصادر بعبدا ان اتفاق رئيس الجمهورية مع الرئيس بري تضمن ان تضم الموازنة الافكار الاصلاحية من خلال مشاريع قوانين مستقلة مترافقة مع مشروع قانون الموازنة.

وشددت مصادر عين التينة على ان العبرة في تنفيذ القوانين الاصلاحية مشيرة الى ان الرئيس بري طلب من الحكومة ايضا حل ازمتي المحروقات والطحين قبل الاثنين.

وقال مصدر نيابي بارز مساء امس لـ«الديار» ان هناك محاولات مكثفة وحثيثة للدفع باتجاه تسريع الخطوات العلاجية على صعيد اقرار الموازنة والاصلاحات.

واضاف: «ان لبنان بحالة المرض الشديد، وهو كالمريض الموجود في غرفة العناية الفائقة، وبالتالي من الطبيعي ان يعاني من اوجاع وآلام عديدة ومستمرة الى حين ان يتعافى»، ولا يمكن تحقق ذلك بين يوم وآخر، لذلك سنشهد مثل هذه الحالات التي نشهدها كل يوم من انتكاسات واعتراضات واعتصامات وغيرها. والمهم ان نعمل بسرعة على وضع خطة متكاملة تتضمن اقرار موازنة العام ٢٠٢٠ بالسرعة الممكنة، والمباشرة بخطة الكهرباء، والدخول جدياً في مكافحة الفساد، واقرار قوانين اصلاحية واحالتها الى المجلس تتعلق بالجمارك، والتهرب الضريبي، والمناقصات وغيرها.

### على طريق الديار

أعلن وزير المالية الدكتور علي حسن خليل انه ستتم المباشرة ببناء معمل الكهرباء، لان بناء معمل للكهرباء هو داخل في الموازنة اللبنانية وليس من أموال سيدر – ١، ولذلك لا يمكن البدء في اعمار معمل للكهرباء قريبا وهذا يبشر بالخير، وبخاصة ان أموال المعمل تم تخصيصها من ضمن إيرادات الموازنة اللبنانية.

إذا بدأ العمل في بداية ٢٠٢٠، فانه في نهاية سنة ٢٠٢٠ سيكون لبنان لديه معمل كهرباء كبير ويؤمن الكهرباء لمدة ٢٤ ساعة لطاقة كافية لكل الأراضي اللبنانية ولقطاعات الصناعة والسياحة والتجارة والفنادق والمحلات وكل حالات لبنان، وهذا عنصر يبشر بالخير.

«الديار»